

رقم الوثيقة : EUR 46/004/2002

21 يناير/كانون الثاني 2002

روسيا الاتحادية : التقاعس عن تقديم الحماية أو توقيع العقاب- انتهاكات حقوق  
الإنسان وظاهرة الإفلات من العقاب في الشيشان  
مذكرة قدمتها منظمة العفو الدولية إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حول النزاع في الشيشان

قائمة المحتويات

المقدمة

المداهمات العسكرية : قضية تسوتسين - يورت

أحداث 30 ديسمبر/كانون الأول 2001

أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول 2001

التعذيب

قضية محمد وأحمد موتاييف من تسوتسين - يورت

قضية زيندي بيسلطانوف

الاغتصاب

اغتناب نساء حوامل من جانب القوات الروسية

قضية زينب

قضية فاطمة

إفلات مرتكبي التعذيب من العقاب

قضية علاء الدين ماديكوك

قضية "أحمد"

حوادث "الاختفاء"

قضية شامليل مانديخادجيف

قضية أست يحييفا وميلانا برترغرييفا

قضية كازبك فاحيف

قضية زليمخان موردالوف

التوصيات

## المقدمة

تواصل القوات الروسية في الشيشان ارتكاب انتهاكات حسيمة للقانون الإنساني الدولي وانتهاك حقوق الإنسان دون عقاب في معظم الأحيان. وقد تحول النزاع إلى حرب استنزاف، حيث تشن القوات الشيشانية هجمات كر وفر على المركبات العسكرية ونقاط التفتيش الروسية. كما يستهدف المقاتلون أبناء الشيشان الذين يعملون في الإدارة المالية لموسكو، مما يؤدي إلى وقوع عشرات القتلى والإصابات البليغة. وما من شك في أن لجوء الجانب الشيشاني إلى تكتيكات العمل في المزارع نهاراً والقتال ليلاً قد أسهم في إقدام القوات الروسية على ارتكاب عمليات انتقام وانتهاكات لحقوق الإنسان ضد السكان المدنيين. ويُرتكب بعض من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان خلال مدهامات تقوم بها القوات الروسية للقرى وغيرها من المناطق الآهلة بالسكان ويطلق عليها بالروسية كلمة *Zachistki* التي تعني حرفياً "التطهير": ويتعرض المدنيون للاعتقال التعسفي والتعذيب بما في ذلك الاغتصاب وإساءة المعاملة. كذلك تتردد أنباء كثيرة عن وقوع عمليات نهب وإحراق متعمد للممتلكات الخاصة خلال هذه المدهامات. ويتعرض مدنيون آخرون "للاحتفاء"؛ وقد تعرض هؤلاء الأشخاص للإعدام خارج نطاق القضاء بعدما شوهوا لآخر مرة في حجز الجيش الروسي، وتم العثور على جثث بعض هؤلاء الضحايا في مواقع إلقاء القمامة أو المقابر الجماعية، وهي تحمل علامات على التعذيب والموت الناجم عن استخدام العنف. واستمرت بلا هوادة ممارسة الابتزاز لتأمين الإفراج عن المعتقلين؛ وعادة تفرج السلطات عن المعتقل عند دفع رشوة مالية أو تسليم عدة بنادق رشاشة من جانب أحد أقاربه.

ويستمر تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب بين مرتكبي هذه الانتهاكات، من دون تدخل الحكومة في معظم الحالات، رغم وجود مدعين عامين خلال المدهامات بناء على أمر أصدره النائب العام في روسيا الاتحادية في يوليو/تموز 2001. ولا يجري إلا عدد قليل من التحقيقات في مزاعم الإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب وسوء المعاملة ونهب الممتلكات الخاصة أو تدميرها، ولا تفي بالعرض ونداراً ما تؤدي إلى ملاحقات قضائية. ورغم الأدلة القاطعة التي يقدمها الضحايا أو الشهود حول هوية الشخص الذي ارتكب الانتهاك أو الوحدة المسؤولة، فغالباً ما يتم إقفال التحقيقات بسبب "العجز" الظاهر للسلطات عن تحديد مكان الجاني. وتستخدم السلطات الروسية أحكام العفو بانتظام لتبرئة ساحة أفراد القوات الروسية المتهمين بقضايا اعتداء على المدنيين أقل خطورة.

وفي القرار الذي أصدرته في يناير/كانون الثاني 2001 حول النزاع في الشيشان، سجلت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بواعث قلقها في أربعة مجالات رئيسية :

1. أبدى المدعون العامون المدنيون والعسكريون "التزاماً وحساساً غير كافيين في متابعتهم للشكاوى المرفوعة إليهم... في جرائم مزعومة ارتكبتها أفراد القوات المسلحة ضد السكان المدنيين"؛<sup>(1)</sup>
2. "لم تصل إلا قضايا قليلة جداً تتعلق بانتهاكات وجرائم مزعومة ضد حقوق الإنسان ارتكبتها أفراد القوات المسلحة إلى المحاكم المدنية أو العسكرية" ولم تصدر لوائح اتهام تتعلق بعمليات القتل الجماعي التي وقعت في الخان - يورت (ديسمبر/كانون الأول 1999) أو ستارو بروميسلوفسكي (يناير/كانون الثاني 2000) أو ألدني (فبراير/شباط 2000)؛<sup>(2)</sup>

3. تتواصل الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين وتتضمن "انتهاكات ومضايقات عند نقاط التفتيش وحوادث اختفاء وعمليات اعتقال تعسفية واعتقال غير قانوني وإساءة معاملة وجرائم قتل"، وبخاصة خلال المdahمات؛(3)و
4. جنود غير انضباطيين ... وقد خلق تقاعس واضح عن المتابعة النشطة للجرائم المزعومة التي يرتكبها الجنود الاتحاديون ضد السكان المدنيين ظاهرة الإفلات من العقاب".(4)

وللأسف، لم تعالج الحكومة الروسية أيًا من بواعث القلق الواردة أعلاه معالجة كافية في العام الذي أعقب صدور ذلك القرار. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية لم تتم أية ملاحقات قضائية بشأن عمليات قتل المدنيين في قرية الخان - يورت أو في حارتي ستارووبروميسلوفسكي أو ألدي في غروزني. ولا يبعث وجود معطيات غير دقيقة حول عدد عمليات الملاحقة القضائية ضد الجنود الروس على التفاؤل. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2001، ورد أن النائب العام الروسي في الشيشان فسيفولود تشرنوف أبلغ تلفزيون أو آر تي الروسي أنه تم في العام 2001 فتح أكثر من 100 تحقيق في جرائم ارتكبها الجنود الروس. وانتهت التحقيقات في 52 منها ووُجهت اتهامات إلى 43 جندياً. وورد أن فسيفولود تشرنوف ذكر دون تحديد أن التهم المنسوبة إلى الجنود تضمنت "جرائم قاسية يُعاقب عليها بالسجن مدداً طويلة". وتؤدي ممانعة السلطات في تقديم معطيات محسوسة حول عدد التحقيقات وعمليات الملاحقة القضائية وتحديد النصوص الجنائية التي تتعلق بهذه الجرائم إلى تزايد الشكوك حول وجود سوء نية في إجراء هذه التحقيقات.

ويستمر تعرض السكان المدنيين لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ويظنون يخشون السلطات ولا يتقون بها. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية لم تتخذ السلطات أية إجراءات لبناء جسور الثقة وإقامة علاقة تعاون بين هيئات إنفاذ القانون وبين السكان المدنيين، مثلاً إجراءات لبناء الثقة مثل إحاطة السكان علماً بكيفية تقديم شكاوى إلى السلطات ومساعدتهم في ذلك، وإرسال مدعين عامين مختلطين من الجنسين للتحقيق في شكاوى العنف الجنسي.

وفي العام 2001، ظل عدد من الأشخاص لصل إلى 160000، أغليبتهم من النساء والأطفال في أوضاع سيئة وتتسم بالاحتفاظ في مخيمات اللاجئين في الشيشان وإنغوشيا المجاورة وتفتقر إلى ما يكفي من المأوى والمرافق الصحية وخلال بعثة قاموا بها في ديسمبر/كانون الأول 2001 إلى المنطقة، صرّح مندوبو مجلس أوروبا أن أوضاع اللاجئين في الشيشان "فظيعة" وتزداد سوءاً.

#### المداهمات العسكرية : قضية تسوتسين - يورت(5)

في نوفمبر/تشرين الثاني 2001، سافر مندوبو منظمة العفو الدولية إلى إنغوشيا واستمعوا إلى شهادات إثباتية أدلى بها ضحايا المداهمات العسكرية، بمن فيهم ضحايا التعذيب وأقرباء "المختفين". وتواصل القوات الروسية القيام بهذه المداهمات للقري وسواها من المناطق الشيشانية الآهلة بالسكان، لتحديد مكان الأشخاص الذين يُشتبه بأنهم مقاتلون واعتقالهم على ما يبدو.(6) لكن عملياً، تنطوي هذه المداهمات على قيام قوات الأمن بارتكاب أعمال العنف والانتهاكات المتعمدة ضد المدنيين، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء

وحوادث "الاختفاء" وأعمال السلب والنهب. وغالباً ما يتم استهداف الذكور الشيشان ومن ضمنهم الأطفال خلال هذه المدهامات؛ كذلك تتعرض النساء والفتيات للتعذيب، بما فيه الاغتصاب وإساءة المعاملة خلال المدهامات وفي الاعتقال في الحجز المؤقت للشرطة أو الجيش.

ومن الصعب على وجه الدقة تحديد الوحدة العسكرية المتورطة في القيام بالمدهامات في الشيشان. ويشترك فيها عادة مزيج من الجنود الاتحاديين ورجال الشرطة الخاصة الروسية أو مومون وعناصر جهاز الأمن الروسي أف أس بي ويُعتقد أن وحدات فرعية أخرى من القوات الخاصة تُعرف بالروسية باسم "سبتسناز" تشارك في هذه المدهامات؛ ولا تكون الشارات المميزة التي يرتدونها بادية دائماً للمدنيين. (7) وبحسب ما ورد تغطي بعض الوحدات العسكرية المعلومات التي تحدد هويتها والمثبتة على مركباتها عند القيام بالمدهامات.

واعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول 2001، استهدفت القوات الروسية بصورة متكررة قرية تسوتسين - يورت، الأمر الذي أدى إلى وقوع ما لا يقل عن ثلاثة قتلى والمزيد من حوادث "الاختفاء". ومما يدعو للأسف أن نمط الأحداث التي وقعت في تسوتسين - يورت يشكل انعكاساً دقيقاً لسلوك الجيش الروسي خلال المدهامات التي يقوم بها في مدن وقرى الشيشان المنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية.

### أحداث 30 ديسمبر/كانون الأول 2001

أبلغت مجموعة حقوق الإنسان الروسية المعروفة باسم موريال عن "اختفاء" ما لا يقل عن ستة أشخاص من قرية تسوتسين - يورت في أعقاب مدهامة عسكرية جرت في 30 ديسمبر/كانون الأول 2001. وبحسب المعلومات الأولية، تم إعدام ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص آخرين من القرية خارج نطاق القضاء، رغم أن منظمة العفو الدولية تواصل التحقيق في الحادثة. وتم التعرف الأكيد على أحد الأشخاص الذين أُعدموا خارج نطاق القضاء وهو الخضور سعيد سليموف البالغ من العمر 23 عاماً والذي شوهد لآخر مرة في حجز الجيش الروسي. وفي حادثة منفصلة، وقعت في اليوم ذاته، ذكرت موريال أن الجنود الروس احتجزوا موسى إسماعيلوف البالغ من العمر 36 عاماً وإدريس زكرييف البالغ من العمر 37، وهو ابن أحد وجهاء القرية، وأعدموهما خارج نطاق القضاء.

وفي 29 ديسمبر/كانون الأول 2001، ضربت القوات الروسية طوقاً حول القرية وسدت منافذها. وفي تمام الساعة 3 من فجر 30 ديسمبر/كانون الأول 2001، بدأت هذه القوات بمدهامة القرية. وعند هبوط الظلام تم اكتشاف وجود مقاتلين شيشانيين اثنين التجأ إلى القرية، هرباً على ما يبدو من الجنود، بعدما اختبأ في منزل ليش إدريسوف البالغ من العمر 70 عاماً. وكان في المنزل أيضاً زوجة ليش إدريسوف وأميئة زوجة ابنه وطفلها الصغير ورجل يدعى حمزة إسرائيليوف. وأحاط الجنود بالمنزل ولم يسمحوا لأحد بالمغادرة؛ وبحسب ما ورد دمر الجنود مبنى يقع في حديقة المنزل.

وعند حوالي الساعة السابعة مساءً، بادر الجنود إلى اقتحام منزل ليش إدريسوف واستخدموا موسى إسماعيلوف وإدريس زكرييف، اللذين احتجزوهما سابقاً، كدرعين بشريين. وبحسب رواية الشهود الذين أجزت منظمة موريال

مقابلات معهم، قُتل المقاتلان في تبادل إطلاق النار، فيما أُصيب موسى إسماعيلوف وإدريس زكريف بجروح؛ كذلك ورد أن حمزة إسرائيليوف أُصيب بجروح أثناء تبادل إطلاق النار؛ وبحسب ما ورد أخذه الجنود معهم إضافة إلى جثتي المقاتلين ولا يعرف شيئاً عن مصيره أو وضعه أو مكان وجوده.

واعتباراً من ساعة مبكرة من صباح 30 ديسمبر/كانون الأول 2001، بدأ الجنود باعتقال القرويين الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و60 عاماً. واقتيد المعتقلون إلى مشارف القرية بالقرب من مبنى مهجور لإصلاح السيارات. وهناك، دقق الجنود في وثائقهم وكما ورد انهالوا بالضرب على القرويين؛ وذُكر أن بعضهم تعرض للضرب المبرح بحيث عجزوا عن المشي وتعين حملهم لإعادتهم إلى القرية.

وأضى أكثر من 100 قروي الليل في العراء في درجات حرارة تقل عن الصفر، ومن ضمنهم ملكة أوستراخانوفا وطفلها الصغير. وبحسب ما ورد اعتدى الجنود بالضرب على ملكة أوستراخانوفا خارج المنزل الذي كانت تقيم فيه واقتادوها مع القرويين الآخرين إلى مشارف القرية. وهناك، انهال الجنود عليها بالضرب مرة أخرى كما ورد، وبخاصة على ظهرها ويديها، طالبين منها الكشف عن مكان وجود المقاتلين.

وورد أن العديد من هؤلاء القرويين احتُجز ليلة ثانية. وتشير تقديرات منظمة موريال إلى أن أكثر من 80 شخصاً تعرضوا للضرب الشديد لدرجة عجزوا معها عن المشي.

وفي القرية نفسها، ورد أن الجنود نهبوا الممتلكات الخاصة للقرويين ودمروها، ومن ضمنها السيارات والجوهرات والمواشي. وذُكر أن الجنود دمروا محتويات منزل ليش إدريسوف التي لم يحملوها معهم. وبحسب ما ذُكر تم تحميل الغنائم بما فيها السجاد على ناقلات الجند المدرعة. وأجبر الأشخاص الذين سرق الجنود ممتلكاتهم، كما ورد، على كتابة إفادات تقول مثلاً "أعطي خروفين إلى الجنود الروس امتناناً لهم على قتل المقاتلين الاثنين."

وسمح الجنود لبعض الرجال الذين اقتيدوا إلى مشارف القرية وتعرضوا للضرب بالعودة إلى منازلهم في 1 يناير/كانون الثاني 2002. أما الآخرون فقد ورد أنهم اعتُقلوا و"اختفوا". وذكر القرويون أسماء ما لا يقل عن سبعة رجال "مختفين" هم: الشيخ أحمد محمديف البالغ من العمر 25؛ والخضور مولايفيتش سعيد سليمانف البالغ من العمر 23 عاماً؛ والأشقاء بيسلطانوف وهم خانباش البالغ من العمر 23 عاماً وأحمد البالغ من العمر 39 عاماً وسليمان البالغ من العمر 27 عاماً؛ وسلامو مازاييف البالغ من العمر 42 عاماً؛ وحمزة إسرائيليوف البالغ من العمر 32 عاماً. وورد أن السلطات الروسية احتجزت عباس شقيق حمزة إسرائيليوف في المركز المؤقت للشرطة (المعروف بالروسية بكلمة "VOVD" (8) المركبة من أوائل حروف كلمات أخرى) في كورتشالوي في 5 يناير/كانون الثاني بينما كان يسعى لمعرفة مكان وجود شقيقه.

وفي 3 يناير/كانون الثاني 2002، بعدما رفعت القوات الروسية الحصار عن القرية، ورد أن شيوخ القرية استعادوا سبع جثث، بينها جثتا موسى إسماعيلوف وإدريس زكريف، ويفيد الشهود أن موسى إسماعيلوف وإدريس

زكريف أعدمًا خارج نطاق القضاء. وكما ورد تم التمثيل بجثتيهما، فقد قُطعت أذناهما وأنفاهما وأعضاؤهما التناسلية. وتواصل منظمة العفو الدولية التحقيق في هذه الحادثة.

وبحسب ما ورد أبلغ جندي روسي قروياً من توتسين - يورت أنه تم العثور على بعض الجثث بالقرب من قرية مسكر يورت المجاورة. وفي 7 يناير/كانون الثاني، عثر القرويون على ثلاث جثث مشوهة جداً بواسطة المتفجرات، لكنهم استطاعوا التعرف على الخضور سعيد سليموف، أحد الأشخاص المفقودين، من ملابسه.

ورغم أن المدعين العامين كانوا برفقة الجنود كما ورد، أثناء قيامهم بالمداهمات، فلا يبدو أنه كان لوجودهم أي أثر تخفيفي على الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الروسية. وعلاوة على ذلك، فإنه عند كتابة هذا التقرير، لم يجر على حد علم منظمة العفو الدولية أي تحقيق أو عمليات اعتقال تتعلق بأفعال القوات الروسية في توتسين - يورت.

### أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول 2001

في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2001، ورد أن الجنود الاتحاديين التابعين لوحدة خاصة في القوات الروسية طوقوا قرية توتسين - يورت. وفي اليوم التالي، باشروا بمداهمة القرية بيتاً بيتاً. وفيما بعد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع أمخت فاختيف، وهو أحد المقيمين في القرية الذين كانوا فيها يوم حدوث المداهمة. وذكر أمخت فاختيف أنه سمع الجنود يدخلون إلى منزل جاره أيوب أرتسوييف، البالغ من العمر نحو 50 عاماً. وأبلغ أمخت فاختيف منظمة العفو الدولية أنه استطاع سماع صراخ أخت زوجته أيوب أرتسوييف نتيجة إقدام الجنود على ضرب زوجها وابنتها سعيد - محمد البالغ من العمر 15 عاماً، وذكر أمخت فاختيف أن أخت أرتسوييفا تعرضت للضرب بعقب بندقيّة على مؤخر عنقها، ففقدت وعيها، وقالت أخت أرتسوييفا لأمخت فاختيف إن الجنود اقتادوا زوجها معهم.

وبدأت أخت أرتسوييفا وأمخت فاختيف وجيران آخرون بالتجمع خارج منزلها وطالبوا الجنود بأن يبلغوهم لماذا اعتقلوا أيوب أرتسوييف. وعندما اقتربوا من الجنود، حذرهم الآخرون بإطلاق النار إذا اقتربوا أكثر من ذلك. ويبدو أن مجموعة القرويين تجاهلوا هذا التحذير ففتح أحد الجنود النار مطلقاً قنبلة من بندقيته كما ورد. ورغم أن القنبلة لم تنفجر، فقد ذكر أمخت فاختيف أن زوجته برلنت دجوناليفا البالغة من العمر 25 عاماً والتي كانت تحمل طفلهما البالغ من العمر سبعة أشهر بين ذراعيها أصيبت بجرح بليغ في الجانب الأيسر السفلي من بطنها، كذلك أصيبت تسيدا أرتسوييفا ابنة عم أمخت فاختيف البالغة من العمر 15 عاماً بالقنبلة التي أصابتها في جنبها الآخر.

وعاد أيوب أرتسوييف إلى القرية في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2001 تقريباً وهو في حالة يرثى لها نتيجة تعرضه للضرب. وذكر أمخت فاختيف أن أيوب أرتسوييف أصيب بكسور في ذراعيه وضلوعه في أعقاب تعرضه للضرب على أيدي الجنود بعد أن اقتادوه إلى حقل يقع بين قريتي كورتشالوي ومايرتوب واعتدوا عليه بالضرب في محاولة لإجباره على الاعتراف بأنه يملك أسلحة في منزله. وصرّح أمخت فاختيف بأن الجنود عذبوا أيوب أرتسوييف بالصدمات الكهربائية؛ وبحسب ما ورد شقوا ساقي أيوب أرتسوييف وأدخلوا فيهما سلكين يمر عبرهما تيار

كهربائي. كذلك ذكر أمخت فاخييف أن رأس أيوب أرتسوييف كانت متورمة بشكل واضح نتيجة الضرب. وبحسب ما ورد تركه الجنود في الحقل، حيث عثرت عليه امرأة من قرية تسوتسين - يورت وأعادته إلى القرية.

### التعذيب

يمثل التعذيب في حجز الشرطة في شتى أنحاء روسيا الاتحادية مشكلة خطيرة وغالباً من دون ضوابط. وبينما تحمل أساليب التعذيب المستخدمة في الشيشان بعض أوجه الشبه مع تلك التي تمارس في جميع أنحاء روسيا، إلا أن حالات التعذيب في الشيشان تتسم بدرجة أكبر من القسوة والوحشية.(9)

ومن المعروف أن العديد من المعتقلين في النزاع الراهن قد تعرضوا للتعذيب بما في ذلك الاعتصاب وإساءة المعاملة في حجز القوات الروسية. وقد جمعت منظمة العفو الدولية شهادات مؤيدة من ضحايا التعذيب الذين يشملون الرجال والنساء والأطفال. وتتضمن الأساليب المستخدمة الاعتصاب واستخدام الصعق بالصددمات الكهربائية وبرد الأسنان والضرب المطول، ومن ضمن ذلك على الأعضاء التناسلية والأذان مما سبب الطرش وقطع الأذان والأصابع والتكبييل المطول والمسبب للألم. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن سبب كون هذا النمط من الانتهاك متسقاً جداً ومستمرّاً بلا هوادة يعود إلى حد كبير إلى انعدام عمليات الملاحقة القضائية عن هذه الجرائم. ولإيضاح هذه النقطة، فيما يلي أدناه ملخص لحالات ستة أشخاص تعرضوا للتعذيب. وقد جمع مندوبو منظمة العفو الدولية الشهادات المتعلقة بهذه الحالات خلال بعثة قاموا بها في نوفمبر/تشرين الثاني 2001 إلى المنطقة. وتوضح قضيتان إضافيتان درجة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها مرتكبو التعذيب وإساءة المعاملة، رغم وجود أدلة قوية تشير إلى هويتهم ومسؤوليتهم الجنائية.

### قضية محمد وأحمد موتاييف من تسوتسين - يورت

أعطت رازت موتاييفا الوصف التالي إلى منظمة العفو الدولية لحيء الجنود الروس إلى قريتها. ففي 10 أكتوبر/تشرين الأول، حاصرت القوات الروسية القرية وفي 12 أكتوبر/تشرين الأول باشرت بمداهمتها. وتعتقد رازت موتاييفا أنهم كانوا جنوداً من "اللواء 33" التابع للجيش الروسي، رغم أن منظمة العفو الدولية لا تستطيع تأكيد ذلك. وقالت رازت موتاييفا لمنظمة العفو الدولية إن لديها خمسة أبناء تعرض أكبرهم وهو ابنها أحمد البالغ من العمر 22 عاماً وزوجها محمد البالغ من العمر 49 عاماً للضرب المبرح عندما أتى الجنود إلى منزلهم. وقالت رازت موتاييفا لمنظمة العفو الدولية إن الجنود اهتموا العائلة بأن لها صلة بأسامة بن لادن، بعدما عثروا على كتيب لجهاز اتصال في المنزل تقول إن الجنود دسوه خلال عملية التفتيش. وقالت لمنظمة العفو الدولية:

كُسرت أضلاع ابني أمام ناظري. وكان جميع الجنود تحت تأثير المخدرات والمسكرات وكانوا يضحكون علينا. وتلطخت أرجاء باحة المنزل ببقع من دم ابني. وعندما حاولت مسح دماء ابني، سألوني لماذا أمسح دماء الكلب. ففقدت وعيي. وتعرض ابني وزوجي للكم والركل. ووُثقت يدا ابني وزوجي ... وغطى كل منهما ببطانية واقتيد إلى جهة مجهولة.

واقناد الجنود أحمد ومحمد إلى حافة القرية حيث تعرضا للمزيد من سوء المعاملة والتعذيب. وقالت رازت موتاييفا لمنظمة العفو الدولية إن الجنود كسروا أنف ابنها وضربوه بمطرقة وصبوا البنزين عليه في محاولة لإجباره على الاعتراف بملكية كتيب جهاز الاتصالات. وفيما بعد تم الإفراج عن أحمد ومحمد موتاييف وغادرت العائلة القرية منذ ذلك الحين. وعند كتابة هذا التقرير، لم يكن قد أُجري أي تحقيق رسمي في هذه القضية على حد علم منظمة العفو الدولية.

### قضية زيندي بيسلطانوف

لا أستطيع أن استبعد احتمال مجيئهم للنيل مني مجدداً في أي وقت، ليلاً وأخذني من سريري كما فعلوا من قبل. ولا أدري متى سيحدث ذلك، لكنني أنتظر. وعندما أشاهد الجنود الاتحاديين الآن يبدأ جسمي بالارتعاش. إنه الخوف، الخوف الحقيقي.

زيندي بيسلطانوف محام عمره 55 عاماً من غروزي. وقد التقى به مندوبو منظمة العفو الدولية في نازران وأجروا مقابلة معه في نوفمبر/تشرين الثاني 2001؛ وأبلغ منظمة العفو الدولية بما يلي. في 2 فبراير/شباط 2000 في قرية بريغورودي سوفخوز، اعتقله الجنود الاتحاديون وألقوا به في طابق سفلي رموا فيه قنابل يدوية. ورغم أنه أُصيب بجروح، إلا أنه استطاع الزحف إلى خارج الطابق السفلي، حيث أدخله الجنود إليه مرة أخرى تحت تهديد السلاح وألقوا بداخله قنبلة يدوية أخرى. ونجا مرة أخرى من انفجارها، لكن حتى هذا اليوم، ما زالت شظايا القنبلة مغروسة في جسده. وبعد مضي أربعة أشهر على الحادثة، اعتقل زيندي بيسلطانوف مرة أخرى وأُصيب بالطرش الجزئي نتيجة تعرضه للتعذيب على أيدي الجنود الروس.

وفي ساعة مبكرة من صباح 5 يونيو/حزيران، أيقظ جنود اتحاديون يرتدون أقنعة زيندي بيسلطانوف في منزل أقرائه الكائن في شارع ماغنيتوغورسك بغروزي وغطوا وجهه بكيس واقتادوه معهم وهو بملابسه الداخلية إلى سيارة كانت بانتظارهم. وانطلقت السيارة بهم مسافة قصيرة، ثم وضعوه أمام حائط وبدأوا بضربه على صدره وظهره وعلى كليتيه وكبده. ووُضع زيندي بيسلطانوف في السيارة مرة أخرى ونُقل إلى ضواحي غروزي إلى منطقة تُعرف باسم "داشني بوزلوك"، ليست بعيدة عن القاعدة الروسية الرئيسية في خانكالا. (10) وهناك أهال عليه رجالان بالضرب وركلاه وضرباه بعقي بندقيتهما. وقال زيندي بيسلطانوف لمنظمة العفو الدولية :

ضرباني على رأسي وقلبي عندما كنت جائئاً. وكنت جالساً وجاني الأيسر مواجهاً لهما. وركلاني على أذني اليسرى. وهذه الأذن أصبحت الآن عديمة الفائدة فقد أتلقت أعصابها. وذهبت إلى الطبيب في 1 مارس/آذار 2001، فأبلغني بأنني الآن معاق من المجموعة الثالثة. وقبل الضرب لم أكن معاقاً ولم أعان من مشاكل في السمع... أما الآن فعلي ارتداء جهاز مساعد للسمع.

ثم كُبلت يداه خلف ظهره ورُفع عن الأرض في وضع يسبب ألماً بواسطة جبل أحدث شقوقاً في جلده. (11) واقتيد زيندي بعدها إلى طابق سفلي، بينما ما زال وجهه مغطىً بكيس، مع ثلاثة رجال آخرين، علم فيما بعد أن اثنين



منهما كانا من أقربائه : الشقيقان ليش وسعيد - أمين تيزاييف البالغان من العمر 35 و 25 عاماً على التوالي. وبحسب ما ورد كان الرجل الثالث يدعى حسين من غودرمز وهو أيضاً احتُجز في غروزني. وكان مدخل الطابق السفلي مغطى ببلاطة من الخرسانة. ويُعتقد أن الجنود الذين تركوا أسراهم من دون حراسة، كانوا يقصدون أن يهلك الأسرى في الطابق السفلي. لكن في فترة لاحقة من ذلك اليوم استطاع الرجال فك وثاق أيديهم والمهرب. وقال زيندي ببسلطانوف لمنظمة العفو الدولية:

كان من الصعب علي المشي - لقد تعرضت لضرب مبرح على الأعضاء التناسلية. فإذا كنت جالساً، لا أستطيع الوقوف، وإذا كنت واقفاً، لا أستطيع الجلوس. وكان أماً لا يُحتمل. فقد تعرضنا للضرب الشديد.

وفي النهاية، التقى الرجال بأقربائهم الذين خبئوهم من القوات الروسية. وكانوا خائفين جداً من طلب مساعدة طبية رسمية، لذا لم يقدم زيندي شكوى خطية لدى نيابة غروزني إلا في أكتوبر/تشرين الأول 2001. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية لم تقوم السلطات بأية ملاحقة قضائية بشأن تعذيب زيندي ببسلطانوف.

### الاغتصاب

رغم كون الحديث العلني عن الاغتصاب من المحرمات الشديدة في ثقافة المجتمع الشيشاني، تواصل منظمة العفو الدولية تلقي أنباء وجمع شهادات حول اغتصاب كل من المعتقلين الذكور والإناث الموجودين في حجز القوات الروسية في الشيشان. ونظراً لانعدام ثقة المدنيين الشيشان بالسلطات الروسية، مقرونة بالخطر الاجتماعي للحديث العلني حول الاغتصاب، فإنه من غير المحتمل بالمرّة أن يبلغ ضحايا الاغتصاب عن هذا الانتهاك إلى السلطات. ومما يثير القلق أن ذلك يشير إلى أن العدد الحقيقي لحالات الاغتصاب قد يكون أكبر بمرات عديدة من العدد المعروف حالياً. ولذا، يجب اتخاذ خطوات عاجلة للتحقيق في هذا الضرب من التعذيب ومقاضاة مرتكبيه واستئصال شأفته. وقد تم في هذه الفقرة إخفاء هوية الضحايا ومكان وجودهن حالياً بقصد حمايتهن.

ووصف معتقل في مرفق "إنترنات" الواقع في أروس مارتان لمنظمة العفو الدولية كيف سمع هو ومعتقلون آخرون باغتصاب امرأة في زنزانه مجاورة. (12) وقال لمنظمة العفو الدولية أن زميلاً له في الزنزانه شاهد وصول امرأة في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2000 في الثلاثين من عمرها تقريباً، من خلال ثقب باب زنزانه. وقال محمد إنها :

أحضرت إلى الزنزانه رقم 4. وسمعنا كل شيء بوضوح. وقد نالوا منها حقاً، وفعّلوا كل شيء ممكن؛ لقد تناوبوا على اغتصابها. وكان يمكننا سماع قولهم "Kak ona khorosha" (كم هي جيدة) وأشياء من هذا القبيل ... وكان يمكننا سماع صرخاتها، كلمات مثل "أرجوكم لا أستطيع ... ولم ننم طوال الليل. وقد أُطلق سراحها في اليوم التالي قبل بزوغ الفجر.

### اغتيصاب نساء حوامل من جانب القوات الروسية

في نوفمبر/تشرين الثاني 2001، جمع مندوبو منظمة العفو الدولية شهادات مؤيدة أدلى بها شهود وتعلق بحالات حديثة لعمليات اغتيصاب ارتكبتها القوات الروسية ضد نساء شيشانيات حوامل كن قد اعتُقلن في أعقاب مدهامات عسكرية لمنازلهن.

#### قضية "زينب"

أبلغ عدد من المدنيين منظمة العفو الدولية بقضية "زينب" البالغة من العمر 30 عاماً وهي من قرية كورتشلوي (تم التكنم على اسمها الحقيقي حماية لها). وبحسب ما ذكره الشهود، أتت القوات الاتحادية الروسية في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2001 إلى منزل "زينب" بقصد اعتقال زوجها. وعندما لم يعثروا عليه في المنزل، زُعم أن الجنود اعتقلوا "زينب" التي كانت حاملاً في شهرها الثامن. واقتيدت إلى الدائرة المؤقتة للشؤون الداخلية الواقعة إلى جانب مركز القيادة العسكرية في قرية كورتشلوي.

وذكرت شاهدتان، كانتا معتقلتين مع "زينب"، أنها تعرضت فيما بعد لاغتصاب جماعي متكرر وسوء معاملة من جانب الجنود الروس، ونتيجة لذلك، أجهضت حينها. وأطلق سراح "زينب" في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني مقابل 10 مدافع رشاشة طلبتها القوات الروسية من أقرائها. وعند الإفراج عنها، ورد أن "زينب" خضعت لعملية جراحية تتعلق بالجروح التي أصيبت بها نتيجة اغتيابها. وتمشياً مع اعتبار الاغتصاب من المحرمات الشديدة في ثقافة المجتمع الشيشاني، رفض زوجها إعادتها؛ وبحسب ما ورد نقل الشهود عنه قوله: "بعدها فعلوه بها، لا حاجة لي إليها. فهي الآن قدرة...".

#### قضية "فاطمة"

وفقاً للأبناء، جاء في 26 يونيو/حزيران 2001 ثلاثة جنود روس إلى منزل في قرية شالي. فوجدوا زوجين و"فاطمة" شقيقة الزوجة التي كانت حاملاً في شهرها التاسع. وزُعم أن الجنود بدؤوا بضرب الرجل، فيما وضعوا زوجته في غرفة منفصلة. وعندما حاولت فاطمة وقفهم، ورد أن ثلاثة جنود تناوبوا على اغتيابها. وخلال الاغتصاب بدأت "فاطمة" تلد. عندئذ استدعت شقيقة فاطمة إلى الغرفة لمساعدتها في وضع مولودها. وتذكر الأبناء بأن الجنديين أرادوا قتل الطفل، لكن أحد الجنود الذي تلقى برقية تفيد بأن زوجته أنجبت طفلاً في فترة سابقة من اليوم ذاته تدخل لمنع ذلك.

وبحسب الشهود، نُقلت "فاطمة" فوراً إلى المستشفى وهي مصابة بجروح بليغة حدثت أثناء اغتيابها. وعقب خروجها من المستشفى بعد ثلاثة أسابيع وخشية التعرض للمزيد من الاضطهاد، انتقلت العائلة بأكملها إلى منطقة أخرى من روسيا الاتحادية. وبحسب ما ورد قدمت العائلة شكوى إلى النيابة العامة في المنطقة، لكنها كما ورد لم تتلق رداً كتابياً أو تأكيداً رسمياً بفتح تحقيق جنائي. بيد أنها أبلغت شفويًا أن القيادة العسكرية عاقبت الجنود الثلاثة.

### إفلات ممارسي التعذيب من العقاب

يشعر الشيشانيون الذين بقوا في الجمهورية بشكوك عميقة إزاء السلطات ولا يتقنون بأن أي شكوى يقدمونها ستؤدي إلى ملاحقة قضائية. وفي الواقع يخشى العديدون من أن يؤدي أي احتكاك بالسلطات إلى تجديد الاعتقال وما يصاحبه من تعذيب ومعاملة سيئة. كذلك لاحظت اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة التابعة لمجلس أوروبا انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب في بيان عام أصدرته في 10 يوليو/تموز 2001 حول ممارسة التعذيب في الشيشان. وفيما يتعلق بمعتقل تشرنوكوزوفو السيئ الصيت، وهو المكان الذي تمت فيه ممارسة التعذيب وسوء المعاملة بشكل متعمد ضد المعتقلين وبخاصة في الأشهر الأولى من النزاع الراهن، صرّحت اللجنة المذكورة أن السلطات الروسية تنفي حالياً وجود مثل هذا المعتقل على الإطلاق في الفترة الممتدة بين ديسمبر/كانون الأول 1999 وشباط/فبراير 2000، وهو تأكيد تصفه اللجنة بأنه "من الواضح أن لا سند له ويشكل تقاعساً عن التعاون مع اللجنة."

كذلك صرحت اللجنة أنهما بعثت برسالة إلى السلطات الروسية في 10 مايو/أيار 2001، تطلب فيها منها إعطاءها تفاصيل حول الإجراءات التي اتخذتها للتصدي "لأجواء الخوف" السائدة في الشيشان في صفوف ضحايا التعذيب وسوء المعاملة على أيدي السلطات وتشجيع هؤلاء الضحايا على التقدم وتسجيل الشكاوى. وفي البيان الذي أصدرته في 10 يوليو/تموز 2001، كتبت اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة تقول إن "السلطات الروسية تشير إلى عدم استعدادها لتقديم المعلومات المطلوبة أو إجراء حوار مع اللجنة" بناءً على طلبها.

وكما لاحظت اللجنة في بيانها فإنه :

من البديهي أن إحدى أكثر الوسائل الفعالة لمنع إساءة معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم تكمن في نظر السلطات المختصة بصورة جادة في جميع الشكاوى التي تُرفع إليها حول مثل هذه المعاملة، وحيث يلزم توقيع عقوبة مناسبة. وسيكون لذلك تأثير رادع قوي جداً. وعلى العكس، إذا لم تتخذ السلطات المختصة إجراء فعالاً بشأن الشكاوى المحالة إليها، فإن الذين يميلون إلى إساءة معاملة الأشخاص المحردين من حريتهم سيدركون بسرعة أنهم يستطيعون أن يفعلوا ذلك من دون أن ينالوا عقابهم.

### قضية علاء الدين صادقوف

تتضح بجلاء ظاهرة الإفلات من العقاب التي تنطوي على ارتكاب القوات الروسية انتهاكات للحقوق الإنسانية للمعتقلين في حالة علاء الدين صادقوف البالغ من العمر 51 عاماً. وهو مدرس من غروزني بقي في المدينة خلال النزاع للمساعدة في توزيع المعونات الإنسانية؛ وعمل مع منظمة الخدمات الطارئة الروسية لهذه الغاية. وفي 5 مارس/آذار 2000، اعتُقل بصورة تعسفية على يد الشرطة الخاصة الروسية (المعروفة باسم "OMON"). وكان ذلك بداية لمحنة استمرت ثلاثة أشهر تعرض خلالها للتعذيب وسوء المعاملة بصورة متكررة كما ورد.

وأبلغ علاء الدين صادقوف مندوبي منظمة العفو الدولية أنه في 5 مارس/آذار 2000، بينما كان يساعد في توزيع المياه على السكان المحليين، والتي قدمتها منظمة الخدمات الطارئة، وصل رجال الشرطة الخاصة الروسية بزيات مموهة وطلبوا إرشادات للوصول إلى شارع بافل موسوروف. فعرض علاء الدين صادقوف الركوب معهم كي يدلّهم على الطريق. لكن علاء الدين صادقوف ذكر أنه عندما وصلوا إلى المكان ودلّهم على الشارع، ضربه الرجال بأعقاب البنادق وغطوا وجهه بقلنصوة سوداء.

ثم اقتاده الرجال إلى الدائرة المؤقتة للشؤون الداخلية في حي أوكتيابرسكي واهالوا عليه بالضرب طوال ساعتين تقريباً. وأبلغ علاء الدين صادقوف منظمة العفو الدولية كيف قص رجال الشرطة شعره بالقوة وأجبروه على أكله. ثم دسوا عنوة قطعاً معدن حامية في يديه، وكانت الندب التي قال إنها ناتجة عن هذه الإصابة ما تزال باقية لباحث منظمة العفو الدولية بعد مضي قرابة العامين. وبحسب ما ورد، دفع رجال الشرطة لسان علاء الدين صادقوف إلى الخلف داخل فمه بقطعة معدن حام وأدخلوه عنوه في أنفه؛ وكتب شرطي آخر كلمة "Chichik"، وهي لفظة مهينة تطلق على المنحدر من أصل شيشاني، على جبينه بواسطة سكين. وبحسب ما ورد قال أحد الرجال لعلاء الدين صادقوف إنه لن يخرج حياً من مركز الشرطة. وعقب ضربه مدة طويلة، جُرّج علاء الدين صادقوف إلى سرداب حيث تقاذفه ستة رجال "ككرة قدم حية" فكسروا أسنانه وضلوعه وركلوه إلى أن فقد وعيه.

وفي فترة لاحقة من ذلك اليوم، أعاد الرجال علاء الدين صادقوف إلى منزله، حيث قاموا بتفتيشه. وذكر السيد صادقوف أن رجال الشرطة "وجدوا" مادة تشبه البلاستيسين يعتقد أنهم دسوها بأنفسهم في المنزل وزعموا أنها متفجرات. ثم بدأ رجال الشرطة بنهب محتويات منزل السيد صادقوف، فأخذوا السجاد وجهاز التلفزيون ومسجل الفيديو ومعاطف شتوية ودهان. وأعاد الرجال السيد صادقوف إلى الإدارة المؤقتة للشؤون الداخلية في أوكتيابرسكي، حيث أتهم بتفجير أحد المنازل. وبادر عدد من الرجال يصل إلى ثلاثة إلى ضربه بأعقاب بنادقهم. وقال السيد صادقوف لمنظمة العفو الدولية "شعرت بأنه من الأفضل لي الموت بسرعة هرباً من الألم".

وبعد أربعة أيام، أقدم رجال يرتدون بزيات مموهة على ضرب صادقوف مرة أخرى، وقطعوا أذنه. وقد صور أحد باحثي منظمة العفو الدولية الإصابة (13) وقال صادقوف لمنظمة العفو الدولية :

ضربوني مرة تلو الأخرى وقالوا "لنقطع رأسه". وأمسكوا بسكين ضخيم يُستخدم في ذبح الحيوانات وقطعوا أذني اليسرى بالكامل. ثم قالوا "سنقطع رأسك فيما بعد". وبينما كنت ملقى على الأرض، كانت الدماء تسيل في كل مكان وكانت أذني ملقاة إلى جانبي. ثم دخل أحد الرجال الذين كانوا يجرسوني والتقط لي صورة وأنا ممدد على الأرض. وكان هو والأخرون من شرطة خانتي - مانسيسكي الإقليمية، الشرطة الخاصة الروسية.

وصرّح السيد صادقوف أن معتقلين آخرين أُحضروا إلى زنزانة مجاورة؛ وعُدّب اثنان منهم حتى الموت. وقطع الجنود أذني أحد هذين الرجلين الذي عرف السيد صادقوف أن اسمه محمد يوفاييسوفيتش دجاباييف وعمره 47 عاماً وهو

من حي ألدني في غروزني. وقال السيد صادقوف لمنظمة العفو الدولية إنه في صباح اليوم التالي، زار أشخاص من منظمة دولية، يُعتقد أنهم من منظمة الأمن والتعاون الاقتصادي في أوروبا، مركز الشرطة. وذكر أنه :

في صباح اليوم التالي سمع الكثير من الصراخ والعيول. وجاءت لجنة في ذلك الصباح وأخذني رجال الشرطة مع معتقل آخر، روسي، إلى زنزانة مختلفة وخبثوننا. ومكثت فيها قرابة خمس أو ست ساعات. وعندما عُدت رأيت أن الزنازين كانت نظيفة وأن الرجلين الآخرين (من فيهما محمد دجابايف لم يبقيا على قيد الحياة حتى الصباح. فقد تعرضا لضرب مبرح عجزا على أثره عن الوقوف. وكانا يبصقان دمًا فألقي بهما في الخارج.

ووصف السيد صادقوف لمنظمة العفو الدولية بالتفصيل الأدوات التي استُخدمت في تعذيب المعتقلين، بما فيها ملاقط الثلج والمطارق وأدوات الجراحة وأدوات طب الأسنان وأدوات قلع الأظفار والرفوش والمناشير. وذكر أيضاً أنه رأى أصابع وشعر وعظام فك بشرية في الزنزانة التي جُلب إليها للتعذيب.

وزعم السيد صادقوف أن رئيس المعتقل أمر بأن يُخبأ عندما وصلت اللجنة. ويعتقد السيد صادقوف أيضاً أن النائب العام يعرف أنه تعرض للتعذيب، لكنه عمل على إخفاء ذلك عن اللجنة.

وأُفرج عن السيد صادقوف في 24 مايو/أيار 2000. وعند كتابة هذا التقرير. لم تتم على حد علم منظمة العفو الدولية ملاحقة أي أفراد بسبب تعذيب علاء الدين صادقوف أو حتى إجراء أي تحقيق في هذا الأمر.

#### قضية "أحمد" (14)

كان "أحمد" البالغ من العمر 51 عاماً يعيش في غروزني، لكنه انتقل إلى قرية تانغي - تشو بعد أن دُمر منزله في غروزني خلال النزاع. وفي 18 أكتوبر/تشرين الأول 2000، داهمت القرية وحدات من الشرطة الروسية الخاصة، ورد أنها جاءت من مدينة بنزا الروسية، واقتادت "أحمد" وابنه المراهق إلى معتقل "إنترنات" سيي الصيت والكائن في أروس مارتان.

وفي 21 أكتوبر/تشرين الأول، أُخذ "أحمد" للاستجواب وسئل عما إذا كان "وهايباً" وعن أسماء قادة المقاتلين الشيشان الذين يعرفهم. (15) وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه خلال هذا الاستجواب، ضربه المحققون إلى أن فقد وعيه. وذكر "أحمد" أن النزلاء الذين شاركوه زنزانتته أبلغوه أنه أُعيد إلى الزنزانة في ذلك اليوم وهو فاقد الوعي. وطوال مدة الأحد عشر يوماً التي كان فيها رهن الاعتقال، يُقدّر أحمد بأنه تعرض للضرب في سبع أو ثماني مناسبات.

كذلك وصف "أحمد" لباحث منظمة العفو الدولية كيف أنه تعرض للتعذيب بالصددمات الكهربائية. وفي مناسبتين، اقتاده نحو خمسة حراس كانوا سكارى من زنزانتته إلى الطابق السفلي في المبنى. وكبلوا يديه خلف ظهره ورفعوا

عنته بشكل مستقيم ووصلوا ثلاثة مشابك معدنية بجسده؛ أحدها بقدمه اليمنى وأثنان بصدره. ثم شُغل التيار الكهربائي لبضع ثوان في كل مرة. وكان الألم الناتج عن هذه الصدمات الوحيزة شديداً لدرجة أنه اعتقد بأن استمرارها لمدة أطول سيودي بحياته.

ولم يستطع "أحمد" التحدث إلى ابنه في الاعتقال، رغم أنه سمع فيما بعد أنه هو أيضاً تعرض للضرب. وقال "أحمد" لمنظمة العفو الدولية:

رأني ابني في الخارج لكنني لم أستطع التحدث إليه، ودفعونا ببنادقهم. وبدا في حالة جيدة، لكنهم لا يضربونك على وجهك - بل على كليتيك أو ركبتيك حتى لا يترك الضرب أثراً.

وفي 29 أكتوبر/تشرين الأول 2000، أُفرج عن "أحمد" وابنه في أعقاب ورود أنباء عن تدخل مدير محلي. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية لم يُجرَ أي تحقيق رسمي في التعذيب المزعوم "لأحمد" أو لابنه.

وفي 24 مارس/آذار 2001، اعتُقل "أحمد" مرة أخرى، هذه المرة من جانب رجال جهاز الأمن الاتحادي (أف أس بي) الذين اعتقلوه في مخيم للاجئين يقع في إنغوشتيا بتهم تتعلق بالمخدرات. (16) وأعاد رجال جهاز الأمن الاتحادي "أحمد" إلى معتقل "إنترنات" في أروس - مارتان، لكن الحراس عاملوه بإنسانية هذه المرة. وأبلغ "أحمد" منظمة العفو الدولية أن الحراس في المعتقل كانوا من باشكورتوستان وسمحوا له بإقامة الصلاة وأعطوه مرتبة كي ينام عليها. (17) وبحسب ما قاله المحقق الذي يتولى القضية، أُسقطت التهم الموجهة إلى "أحمد". بيد أن "أحمد" زعم أن وسيطاً دبر عملية الإفراج عنه كما ورد بعدما اشترى شقيقه الأصغر بندقيتي كلاشينكوف ثمن كل منهما 9000 روبل وأعطاهما للوسيط؛ وفي 25 مارس/آذار، أحلّ سبيله. وقبل ذلك، ذكر "أحمد" أن حراس الشرطة الخاصة الروسية حذروه من التحدث علناً عن تعذيبه في الاعتقال وإلا "سيختفي".

### "الاختفاء"

يستمر "اختفاء" المدنيين الشيشان عقب المdahمات العسكرية لمدنهم وقراهم، التي تتم غالباً رداً على أعمال العنف أو لتعقب المقاتلين الشيشان. وتتلقى منظمة العفو الدولية روايات ثابتة حول معتقلين شوهدوا لآخر مرة أحياء في حجز القوات الروسية ويظل مصيرهم ومكان وجودهم في طي المجهول. ومن المحتمل أن يتعرض "المختفون" للتعذيب وسوء المعاملة، وبعضهم للإعدام خارج نطاق القضاء في نهاية الأمر. وتعززت هذه الفرضية باكتشاف 51 جثة في 21 مارس/آذار 2001 ملقاة في دشني بوزلوك، حيث كانت أيدي العديد من أصحابها مكبلية وأعين بعضهم معصوبة، وحملت جثثهم علامات على التعذيب والموت الناجم عن استخدام العنف. (18) وقد تم التعرض على العديد من الجثث من جانب الأقرباء الذين زعموا أن أحياءهم "اختفوا" عقب احتجازهم من جانب القوات الروسية.

**قضية شاميل مانديخادجيف**

"ألم يُعثر بعد على زوجك؟ إذاً ابجثي عنه في حفرة!"

هذا قاله جندي روسي لزورا مانديخادجيفا

عند الساعة 3,00 من صباح 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2001، أقدم جنود مسلحون يرتدون بزات مموهة (مرقطة) في قرية تسوتسين - يورت بمقاطعة كورتشالوي، على تحطيم باب منزل زورا مانديخادجيفا البالغة من العمر 40 عاماً. ونزل زوجها شاميل مانديخادجيف البالغ من العمر 45 عاماً برفقتها ورفقة ابنتهما إمام البالغ من العمر 16 عاماً على السلم لمعرفة ما يجري. وبحسب ما ورد ضربهم الجنود بأعقاب بنادقهم. وقالت زورا مانديخادجيفا لمنظمة العفو الدولية إن الجنود طرحوا ابنتها أرضاً وضربوها على رأسها. وأجبرهم الجنود على الاستلقاء على الأرض. وتعرض زوجها للضرب المبرح، لدرجة أنها لاحظت بأن الدم بدأ يسيل من أذنه. وقالت زورا مانديخادجيفا لمنظمة العفو الدولية إن الجنود أرادوا اعتقال زوجها. فتوسلت إليهم بالا يفعلوا، وأمسكت بزوجها. وذكرت أن أحد الجنود ضربها على رأسها، فكادت تفقد توازنها ووعيها. وسمعت الجندي يقول "ساعد إلى ثلاثة ثم أطلق النار". وسمعت طلقتين ناريتين حيث أصيب زوجها في ساقه.

وقبل أن يغادروا، ذكرت زورا مانديخادجيفا، أن الجنود أشعلوا النار في سيارة شقيقها (كانت السيارة متوقفة في الخارج) وأخذوا جواز سفر زوجها. ونقلت زورا مانديخادجيفا زوجها إلى المستشفى المحلي للمعالجة. وفي اليوم التالي جاء الجنود إلى المستشفى برفقة القائد العسكري الروسي لمنطقة كورتشالوي ورئيس جهاز الأمن الاتحادي أف أس بي في مقاطعة كورتشالوي. وبينما كانت في طريق عودتها إلى المنزل لرؤية ابنتها، ورد أن زوجها حُمل على نقالة إلى معتقل محلي يقع عند طرف القرية في مطحنة سابقة. وتعتقد أن هذا الموقع يضم رجالاً من جهاز أف أس بي والشرطة. وأبلغت زورا مانديخادجيفا منظمة العفو الدولية أنها كانت تحضر الطعام إلى الموقع كل يوم لمدة ستة أيام، لكن في اليوم السادس، قيل لها إن زوجها لم يعد موجوداً فيه. وقالت زورا لمنظمة العفو الدولية إن أحد رجال الشرطة في المرفق أبلغها أن زوجها ما زال على قيد الحياة، لكن تم نقله، ربما إلى معتقل في كورتشالوي. بيد أنها عندما ذهبت إلى هناك، أشار عليها المسؤولون في الإدارة المؤقتة للشؤون الداخلية بأن تبحث في خانكالا، حيث تقع القاعدة العسكرية الروسية الرئيسية. وبحسب ما ورد قال نائب أمر الإدارة المؤقتة للشؤون الداخلية في كورتشالوي لزورا مانديخادجيفا "إذا كان زوجك حياً، فسيعود إلى منزله".

ومنذ ذلك الحين فتحت نيابة كورتشالوي تحقيقاً جنائياً في "اختفاء" شاميل مانديخادجيف. وأرت زورا مانديخادجيفا باحث في منظمة العفو الدولية الندبة التي نجمت عن ضربها على رأسها من جانب الجنود الروس. وما تزال تشعر بدوار على أثر الاعتداء.

وعند كتابة هذا التقرير، لم ترد أية معلومات أخرى حول وضع شاميل مانديخادجيف أو مصيره أو مكان وجوده.

**قضية أست يحييفا وميلانا برتيرغرييفا (19)**

في الساعة الرابعة من فجر 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2001، داهم جنود روس مقنعون منزلاً في سرجن - يورت. وفي إحدى الغرف، كانت خمس فتيات نائمات، وفي الغرفة الأخرى، كانت امرأتان تدعى إحداهما أست يحييفا وعمرها 45 عاماً والأخرى ميلانا برتيرغرييفا وعمرها 21 عاماً نائمتين. وكانت المرأتان تقيمان في القرية في منزل زلبا إبلويفا شقيقة أست يحييفا للمساعدة في التحضير لزفاف ابنة الجيران.

وبحسب ما قاله الشهود، أطفأ الجنود الكهرباء في المنزل، وعندما بدأت الفتيات بالصراخ، هددوهن بإطلاق النار عليهن إذا لم يلزمن الصمت. ووجه الجنود الضوء نحو وجوه الفتيات وهم يتساءلون بصوت مرتفع أيهن الأجهل وهددوا باغتصابهن. وقالت إحدى الفتيات، التي أبقى اسمها طبي الكتمان لحمايتها، لمنظمة العفو الدولية أن ضابطاً دخل الغرفة عندئذ وأمر الجنود بعدم لمسهن. ثم انتقل الجنود لتفتيش المنزل، وطالبوا بالمال؛ وبحسب ما ورد ظلوا يوجهون التهديدات بقتل الفتيات. وبعد أن أمروا الفتيات بعدم الحراك، ما لبثوا أن غادروا المنزل.

وعندما غادرت الفتيات غرفة نومهن تبين لهن أن أست يحييفا وميلانا برتيرغرييفا قد اختفتا. وعثرن في الشارع على بعض ملابس المرأتين، بما في ذلك تنورة ميلانا برتيرغرييفا وقميصها. ولم ترد أية معلومات أخرى حول مصير المرأتين ومكان وجودهما.

وتواصلت منظمة العفو الدولية التحقيق في الملابس التي تكتنف "اختفاء" أست يحييفا وميلانا برتيرغرييفا ويساورها القلق الشديد على مصيرهما. وتماشى الطريقة التي تم فيها القبض على أست يحييفا وميلانا برتيرغرييفا مع حوادث "الاختفاء" السابقة التي وردت أنباء حولها والتي تعرض فيها الأشخاص الذين اعتقلتهم القوات الروسية للتعذيب بما في ذلك الاغتصاب وفي بعض الحالات للإعدام خارج نطاق القضاء.

**قضية - كازيك فاحييف**

في 1 أغسطس/آب 2000، جاء الجنود الروس إلى منزل رفعت فاحييفا في بلدة أروس - مارتان واعتقلوا ابنها كازيك فاحييف البالغ من العمر 25 عاماً. ثم اقتاده الجنود إلى معتقل "إنترنات" في أروس مارتان. وعلمت رفعت فاحييفا من المعتقلين الآخرين المحتجزين مع كازيك فاحييف أنه تعرض للضرب خلال استجوابه. وذكرت رفعت فاحييفا أنها كانت تزور "إنترنات" كل يوم بين 1 و13 أغسطس/آب، وتحضر معها الطعام والملابس لابنها. وأبلغت منظمة العفو الدولية أن رجلاً تعتقد أنه نائب رئيس المرفق قال لها إن ابنها سيُفرج عنه من دون الحاجة إلى دفع فدية.

لكن في 13 أغسطس/آب 2000، عندما ذهبت رفعت فاحييفا مرة أخرى إلى "إنترنات"، أبلغها رجل آخر اسمه فولوديا أن ابنها لم يعد موجوداً هناك. وبحسب الأوراق الرسمية، أُطلق سراح كازيك فاحييف في 11 أغسطس/آب 2000. بيد أنه وفقاً لما قاله الرجال المعتقلون مع كازيك فاحييف، نُقل من زنزانته في 13 أغسطس/آب 2000. وفي 21 أغسطس/آب 2000 علمت رفعت فاحييفا أنه تم العثور على بعض الجثث بالقرب من مقبرة موجودة في



قرية غويسكوي. وفي المقبرة عثرت على جثة مقطوعة الرأس وعليها الملابس التي اشترتها لابنها، بما فيها قميص تي شيرت رمادي اللون. وعرضت على أحد باحثي منظمة العفو الدولية صورة لجثة يرتدي صاحبها الملابس التي وصفتها. كذلك تم العثور في المقبرة على جثة رجل يدعى أصلان بك، ورد أنه كان معتقلاً في الوقت ذاته الذي اعتُقل فيه كازيك فاحييف. وقد تعرفت زوجة أصلان بك ووالدته على جثته.

وباشرت النيابة المحلية بإجراء تحقيق وزعمت فيما بعد أنه تم الإفراج عن كازيك فاحييف في 14 أغسطس/آب 2000، لكن تم اختطافه، من دون أن تذكر اسم من تعتقد أنه مسؤول عن ذلك. ولا تعلم منظمة العفو الدولية شيئاً عن سير التحقيق الحالي في هذه القضية. بيد أنه قيل لرفعت فاحييفا أن التحقيق قد أُقفل فيما بعد، لأن المحققين لم يستطيعوا أن يحددوا الجهة التي اعتقلت كازيك فاحييف في البداية والجهة التي اختطفته فيما بعد عقب إطلاق سراحه.

### قضية زليمخان موردالوف

في 2 يناير/كانون الثاني 2001، غادر زليمخان موردالوف ابن أستير موردالوف، وعمره 24 عاماً، منزله في شارع تفرسكي بغروزي قائلاً إنه سيعود بعد ساعة. لكنه لم يعد.

وفي صباح اليوم التالي، ذهب أستير موردالوف إلى موقع القيادة العسكرية في لينينسكي، الواقع على مسافة 1,5 كيلومتر من منزله للسؤال عن مكان وجود ابنه. لكن زليمخان موردالوف لم يكن على قائمة الأشخاص المعتقلين في المرفق. وعلم أستير موردالوف من امرأتين كانتا بين الجموع التي كانت تبحث عن أقربائها أن شاباً تطابق أوصافه أوصاف ابنه شوهد أثناء اعتقاله بالقرب من ميدان مينوتكا الكائن في وسط المدينة. وتوجه أستير موردالوف إلى الإدارة المؤقتة للشؤون الداخلية التي يقع مقرها في ميدان مينوتكا المركزي والتقى بنائب رئيس الإدارة الرائد ألكسندر سرجيفيتش بريلين (الذي كان أيضاً رئيساً لإدارة المباحث الجنائية) والذي كان أستير يعتقد أنه من منطقة خانتي - مانسيسكي في روسيا الاتحادية وذكر الرائد بريلين أن زليمخان موردالوف معتقل في المركز بتهمة حيازة الحشيش وأهم بانتظار مجيء محامي كفي يتم إخلاء سبيله.

وغادر أستير موردالوف المركز لإحضار محام؛ وعندما عاد لم يسمح لهما شرطي بالدخول إلى المركز، قائلاً إنه يوم "الاستحمام". وذكر أستير موردالوف أنه وعائلته ظلوا خارج المركز حتى هبوط الظلام. وعادوا في صباح اليوم التالي، 4 يناير/كانون الثاني 2001، بصحبة الجيران والأصدقاء وانتظروا مجدداً دون جدوى حتى حلول الظلام. وفي 5 يناير/كانون الثاني 2001، ذهب أستير موردالوف إلى نيابة غروزي. وبحسب ما ورد وافق المدعي العام على اصطحاب موردالوف إلى الإدارة المؤقتة للشؤون الداخلية؛ كذلك أتى نائب عام مدينة غروزي بونوماريوف مع أمر شرطة المدينة العقيد غولوفين. وبحسب ما ورد فتشوا زنازين الإدارة المؤقتة للشؤون الداخلية لكنهم لم يعثروا عليه. وزعم موظفو الإدارة أنه تم الإفراج عن ابن أستير موردالوف في صبيحة ذلك اليوم عند الساعة التاسعة. لكن أستير موردالوف زعم أنه كان خارج مقر الإدارة اعتباراً من الساعة الثامنة صباحاً من ذلك اليوم، وبما أن هناك مدخلاً ومخرجاً واحداً للمركز، فلو تم الإفراج عن ابنه لكان رآه.

وجاءت أنباء محسوسة عن زليمخان موردالوف من معتقلين أُفرج عنهم ورد أنهم كانوا محتجزين معه في الزنزانة نفسها. وبحسب ما ورد أبلغوا النائب العام أنهم شاهدوا زليمخان في 3 يناير/كانون الثاني 2001 وكانت ذراعه اليمنى مكسورة - وكان العظم ناتئاً من الجلد كما ورد - وكانت أعضاؤه التناسلية ممزقة وإحدى أذنيه مقطوعة وكان يعاني من ارتجاج في المخ. وبحسب ما ورد ذكر هؤلاء المعتقلون أن طبيباً عاجل زليمخان في تلك الليلة. وورد أن هذا الطبيب أدلى بشهادة ذكر فيها أنه عاجل زليمخان موردالوف، لكن جروحه كانت طفيفة، وأن أذنه كانت مشرومة لكنها لم تكن مقطوعة وأنه أصيب بالجروح نتيجة "سقوطه".

ويظل مصير زليمخان موردالوف ومكان وجوده في طبي المجهول. وفي 7 يناير/كانون الثاني 2001، فُتح تحقيق جنائي في "اختفائه". وعند كتابة هذا التقرير لم تجر أية اعتقالات أو ملاحقات قضائية تتعلق "باختفاء" زليمخان موردالوف على حد علم منظمة العفو الدولية.

### التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذا التقرير، اسبحوا لمنظمة العفو الدولية أن ترفع التوصيات التالية إلى مجلس أوروبا.

وتحت منظمة العفو الدولية مجلس أوروبا على :

- شجب انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المتواصلة والمطالبة بوقفها على الفور؛
- حث الحكومة الروسية على معاملة جميع المحتجزين بإنسانية ووفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة ينبغي عليها الامتناع عن ممارسة التعذيب، بما فيه الاعتصاب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- حث الحكومة الروسية على إطلاق سراح جميع المعتقلين غير المشتبه في أنهم ارتكبوا جرمًا معروفاً أو غير المهتمين بارتكابه؛
- حث الحكومة الروسية على مضاعفة جهودها بنشاط وإجراء تحقيقات تتسم بالشفافية ومقاضاة المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات؛
- الحفاظ على مراقبة الوضع في الشيشان من جانب المجموعة العاملة المشتركة وزيادتها، مع التركيز بشكل خاص على مسألة المقاضاة عن انتهاكات حقوق الإنسان والإحلال بالقانون الإنساني الدولي؛
- حث الحكومة الروسية على عدم منح عفو عن أولئك الذين يدانون بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والإحلال بالقانون الإنساني الدولي؛
- الإعراب عن القلق من أنه، رغم وجود المدعين العامين خلال المداهمات، كما يقتضي ذلك المرسوم رقم 46 الصادر في يوليو/تموز 2001 عن النائب العام لروسيا الاتحادية، تتواصل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي دون انقطاع؛ وتظل التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بهذه الانتهاكات غير كافية؛

- حث الحكومة الروسية على اتخاذ خطوات لبناء جسور الثقة بين السكان المدنيين والسلطات. ويجب أن تتضمن هذه الخطوات تعيين فرق للمدعين العامين من الجنسين للتحقيق تحديداً في حوادث التعذيب التي تنطوي على العنف الجنسي والاغتصاب الممارس ضد السكان المدنيين، بمن فيهم المعتقلون؛
- حث الحكومة الروسية على تشكيل فرق خاصة من المدعين العامين لمعالجة مسألة حوادث "الاختفاء" تحديداً؛
- حث الحكومة الروسية على إجراء عمليات تشريح روتينية ومجانبة لبحث جميع الأشخاص المتوفين لتحديد سبب الوفاة، ولمعرفة ما إذا كانت الجروح وعمليات التشويه الجسدي حدثت قبل الوفاة، ولتحديد هوية المتوفين؛
- ضمان نشر المعلومات بين سكان الشيشان حول تقديم شكاوى فردية ضد الحكومة الروسية لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛
- مواصلة مراقبة أوضاع المهجرين داخلياً واللاجئين ورفع تقارير حولها؛
- حث الحكومة الروسية على نشر تقرير اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمتعلق بالشيشان الصادر في إبريل/نيسان 2000 ومارس/آذار 2001؛
- دعوة الحكومة الروسية إلى التعاون مع جميع المنظمات الحكومية الدولية وآليات حقوق الإنسان والآليات الإنسانية، بما فيها لجنة منع التعذيب التابعة لمجلس أوروبا؛
- دعوة الحكومة الروسية دون تأخير إلى منح جميع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان حق الدخول الكامل إلى الشيشان دون قيود.

الهوامش :

1. الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، القرار 1240 (2001)، المعتمد في 25 يناير/كانون الثاني 2001، الفقرة 7.
2. المصدر ذاته، الفقرة 8(1).
3. المصدر ذاته، الفقرة 8(2).
4. المصدر ذاته، الفقرة 9.
5. تُعرف تسوتسين - يورت أيضاً باسمها الروسي أوكتيايرسكوي
6. تعرف بالروسية بكلمة "Zachistka". وتعني هذه الكلمة حرفياً "التطهير". وفي تقارير سابقة، استخدمت منظمة العفو الدولية عبارة "عملية تطهير". لكن لفظة "مداهمة" تشكل انعكاساً أكثر دقة للحدث الفعلي.
7. بالروسية Otriad Militis Osobogo Naznachenia؛ FSB بالروسية Federalnaia Sluzhba Bezopasnosti، الوكالة التي خلفت الـ كيه جي بي؛
8. بالروسية Vremeny Otdelenie Vnutrennykh Del، التي تعني حرفياً الدائرة المؤقتة للشؤون الداخلية.

9. للمزيد من المعلومات، انظر عموماً، تقرير منظمة العفو الدولية، التعذيب في روسيا : هذا الجحيم الذي صنعه الإنسان، 1999 رقم الوثيقة : EUR 46/46/99.
10. في فبراير/شباط 2001، عشر على 51 جثة ملقاة في داشني بوزلوك وجوارها، وكانت أيدي العديد منها مكبلية وتحمل علامات على التعذيب والموت الناجم عن استخدام العنف.
11. هذه الطريقة شائعة الاستخدام من جانب الشرطة الروسية في جميع أنحاء البلاد وتُعرف باسم "Lastochka" أو السنونو.
12. تم التكنم على الاسم. تشير "إنترنات" بالروسية عموماً إلى مدرسة داخلية. فقبل النزاع الحالي، كانت "إنترنات" في أروس مارتان تُستخدم، كما ورد، كدار للأيتام ومدرسة دينية. وحولتها القوات الروسية فيما بعد إلى مرفق لإنفاذ القانون والاعتقال.
13. كذلك أكد هذه الجروح الكشف الطبي الذي أجراه طبيب من منظمة أطباء بلا حدود في نزران بأنغوشتيا في 13 يوليو/تموز 2001.
14. لم يكشف النقاب عن اسمه لحمايته.
15. الوهابية شكل تقليدي من أشكال الإسلام يمارس على نطاق واسع في المملكة العربية السعودية. وتستخدم لفظة "وهاي" في الشيشان لوصف المقاتلين أو الأشخاص الذين يعتبرون أكثر تطرفاً والمرتبطين بجماعات أجنبية يُزعم أنها تشارك في النزاع.
16. لم يكشف النقاب عن المكان.
17. بشكورتوستان أو بشكيريا، هي إحدى الجمهوريات التي تتألف منها روسيا الاتحادية وتقطنها أغلبية إسلامية، مما يفسر سبب معاملتهم الأكثر إنسانية للمعتقلين الشيشان المسلمين في أغليبتهم.
18. للمزيد من المعلومات، انظر مثلاً، مرصد حقوق الإنسان، روسيا/الشيشان - دفن الأدلة: التحقيق غير المتقن بشأن قبر جماعي في الشيشان، مايو/أيار 2001.
19. تعرف أيضاً أست يجييفا بـ "زرجان"، وتعرف أيضاً ميلانا برتيرغيرييفا بـ "أينت".